الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

اليوم البرلماني:

" من أجل تفعيل حق تقرير المصير في الصحراء الغربية "

****

23 ديسمبر 2020

.....

مقر المجلس الشعبي الوطني

محاضرة 01 / د. أحمد ميزاب

تطورات قضية الصحراء الغربية...السيناريوهات والمآلات

في ظل التطورات الإقليمية والدولية

إن الحديث عن تطورات قضية الصحراء الغربية يقودنا إلى ضرورة استعراض تطور مسار القضية على كافة المستويات، وقراءة المشهد ليس انطلاقا من طبيعة القضية، كقضية تصفية استعمار لا يختلف فيها اثنان، وإنما من خلال الوقوف على الأبعاد المتعددة و التي تجعلنا نفهم السياقات التي في ظلها تطورت القضية و التجاذبات الدولية و الإقليمية التي تسبح في فلكها.

سواء من خلال فهم التفاعلات والتحولات، أو حتى من خلال اللجوء إلى الممارسات التي تتنافى والقانون الدولي وحتى الأعراف الدبلوماسية.

لا يمكن لأي باحث أن ينطلق في طرح قضية الصحراء الغربية، دون العودة لتاريخ القضية و تطورات مساراتها عبر العديد من المحطات التاريخية وهي محطات حبلى بالأحداث و التطورات بل في العديد منها كانت بمثابة منعرجات و نقاط تحول.

إلا انني من خلال هذه الورقة سأحاول الانطلاق من الجانب التاريخي أي بمعنى التأصيل التاريخي و الذي على أساسها نستنبط الجانب القانوني للقضية و التي بموجبها تصنف وفق للقانون الدولي كقضية تصفية استعمار.

هذه الخلفية التاريخية لا تجعلنا فقط نستنتج أن سلطات الاحتلال المغربي تصنف كقوة استعمار، بل أكثر من ذالك تكشف لنا نوايا النظام المغربي الذي يمتاز بالتوسعية بالإضافة إلى انه تاريخيا كان يوظف بالوكالة لاختراق القارة الإفريقية ولنا من الشواهد التاريخية محطات كثيرة تكشف هذا الواقع المؤسف.

سأحاول من خلال هذه الورقة أن أسلط الضوء على مجموعة من النقاط الجوهرية منطلقا من الواقع التاريخي للملف وحيثياته مرورا بالصفقة المشؤومة (صفقة مدريد) ومنها الاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية ، وحرب التحرير لجبهة الساقية الحمراء ووادي الذهب التي توقفت باتفاق وقف إطلاق النار الموقع سنة 1991 ومسارات التسوية المتعثرة للأمم المتحدة. وصولا إلى أحداث الكركرات و ما تشكله من تحول. و قراءة المشهد و استشراف السيناريوهات المتوقع و المحتمل حدوثها.

سأحاول من خلال هذه الورقة معالجة النقاط التالية:

المحور الأول: المسلمات التاريخية.

المحور الثاني: كرونولوجيا المقاومة الصحراوية قبل الاحتلال الاسباني.

المحور الثالث: من اللاحرب الى الكركرات... التحديات و الرهانات

المحور الأول: المسلمات التاريخية

دعونا نتفق أن المسلمات التاريخية و التي استقيناها في أكثر من مصدر و التي ألخصها في النقاط التالية:

هذه الأرض لها عادات و نشاطات وتنظيم اجتماعي خاص بها بالإضافة إلى أنماط تبادلية مختلفة.

بل أكثر من ذالك أبرزت العديد من النصوص التاريخية الموثقة تعلق ساكنة الصحراء الغربية بالحرية والاستقلال ورفضهم لأي سلطة جبرية.

لان العديد من الوثائق و الشهادات الموثقة تؤكد انه لا سلطان للمغرب على أراضي الصحراء الغربية لا سياسيا ولا اجتماعيا و لا ثقافيا.

فهذه الشهادات تبرز وجود سكان أصليين و منسجمين لهم هويتهم الخاصة وملامحهم المتميزة.

ومن ناحية أخرى هذه القبائل الرحل المعتزة باستقلالها و لم تعرف تبعية للسلطان. وهو ما يفند ويهدم أطروحة "الحقوق التاريخية للمغرب" على الصحراء الغربية و أن الشعب الصحراوي حر ولا تبعية لهبأي شكل من الأشكال للمغرب وهذا ما وثقته شهادات لجغرافيون كتبوا جردا دقيقا من بينهم:

روبير ادامس 1811–اميلسن رينو 1846– العقيد فيديرب 1859– جواشيم كاتيل 1871–موريس باربي....الخ.

إن دراستنا للوضع القانوني و الاجتماعي ما قبل الاستعمار الاسباني جعلنا نقف على أكثر من 20 كاتبا من أصول مختلفة تركوا وثائق نفيسة، مثلت حقائق و مصادر تاريخية، لمعرفة الصحراء الغربية في **القرن 19 أي قبل الاستعمار الاسباني.**

هذه النصوص تصف بصورة ملموسة مختلف مناحي حياة القبائل الصحراوية وعاداتهم ونشاطاتهم وتنظيمهم الاجتماعي و أنماط علاقاتهم التبادلية.

و تبرز تعلق الشعب الصحراوي بالحرية و الاستقلال ورفضهم لأي سلطة جبرية.

كما أن هذه الوثائق و الشهادات تحدد و تظهر مؤشرات مفيدة بشان الحدود الجنوبية للمغرب في ق19 وغياب سلطة سلطان المغرب على سكان الصحراء الغربية.

هذه الوثائق المحدودة التداول تسلط قدرا من الضوء على قضية الصحراء الغربية وتعطيها عمقا تاريخيا فهي من ناحية تكشف وجود سكان أصليين و منسجمين ولهم هويتهم الخاصة وملامحهم المتميزة ومن ناحية أخرى تظهر أن هذه القبائل الرحل لم تعرف في الماضي أبدا أي تبعية للسلطان الشيء الذي يفند ويهدم أطروحة "الحقوق التاريخية للمغرب".

المحور الثاني: كرونولوجيا المقاومة الصحراوية للاحتلال الاسباني

سنحاول من خلال هذا المحور تقسيم كرونولوجيا الأحداث إلى قسمين حيث تناول القسم الأول كرونولوجيا المقاومة أثناء الاحتلال الاسباني أما القسم الثاني سيتطرق إلى ما بعد توقيع اتفاقية مدريد المشؤومة.

1- بعد توقيع اتفاقية برلين في 26 فيفري 1885 المتعلقة بتقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا بين القوى الاستعمارية، لم يتوقف الشعب الصحراوي من مقاومة الاحتلال الاسباني و التي رسخ من خلالها محطات توثق كفاح ونضال شعب لأجل الحرية من خلال مقاومات شعبية لم تتوقف ويمكن أن نوثق منها بعض المحطات المتمثلة في:

- مارس 1885 شن المقاومون الصحراويين عدة هجمات على تمركزات للقوات الاسبانية في الداخلة كما عرفت منطقة تيرس تحقيق انتصار للمقاومين الصحراويين سنة 1909 بالإضافة إلى هجمات 10 جانفي 1913 لتعم المقاومة الصحراوية سنة 1917 كل التراب الصحراوي ومن ابرز محطات المقاومة هجمات 30 أكتوبر 1920 رادا على احتلال مدينة لكويرة و هجوم المقاومة الصحراوية على الحامية العسكرية الاسبانية ببوجدور. ومعركة الشظمنان سنة 1931 و معركة اغوينيت وهجمات 1933.

هذه المحطات تبرز أن مقاومة الاحتلال لم تتوقف و أن اسبانيا لم تستلم الأراضي الصحراوية من سلطات المغربية.

- في مسار متابعة كرونولوجيا مقاومة الشعب الصحراوي للاحتلال الاسباني نتوقف عند المحطة الثانية و التي تعد نقطة تحول على ثلاث مستويات.

المستوى الأول-المتمثل في الاكتشافات التي سجلت منذ العقد الرابع للقرن 20 و التي شكلت نقطة تحول بان أراضي الصحراء الغربية تحولت لمنطقة إستراتيجية بالنسبة للاحتلال الاسباني حيث سجل في 1947 اكتشاف مناجم الفوسفات و سنة 1940 اكتشاف مصادر ضخمة من المياه قرب مدينة العيون.

المستوى الثاني-المتمثل في التنسيق ما بين سلطات الاحتلال الاسباني و الفرنسي لمواجهة تصاعد و توسع المقاومة الصحراوية ذالك في 12 جويلية 1957 و الذي نص على السماح

للقوات الفرنسية ملاحقة المقاومين الصحراويين مسافة 80 كم داخل أراضي الصحراء الغربية و أن تحلق الطائرات الفرنسية مسافة 100 كم.

المستوى الثالث– مطالبة كل من موريتانيا في جوان 1957 بالصحراء الغربية و في نفس السنة أي نوفمبر 1957 المغرب يطالب بضم موريتانيا و الصحراء الغربية.

في ظل هذه التحولات و التحالفات وتزايد الأطماع استمرت المقاومة الصحراوية ففي شهر نوفمبر و ديسمبر من سنة 1957 شنت المقاومة الصحراوية هجمات إستراتيجية و قوية شكلت رسائل واضحة على مختلف التطورات التي عرفتها تلك المرحلة. شملت العديد من المدن الإستراتيجية كسمارة و بوجدور و العيون و الداخلة.

2–في هذه المحطة من كرونولوجيا مقاومة الشعب الصحراوي لكل أشكال الاحتلال سنتطرق إلى منعطفات أخرى تعطينا ثلاث أبعاد لمناقشة القضية الصحراوية حيث:

البعد الأول يتمثل في أن اسبانيا رغم محاولاتها تقديم التزامات دولية لتحمل مسؤوليتها التاريخية في إطار مساعي الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار إلا أنها غير قادرة على التخلي على الثروات المكتشفة منذ اربيعينيات القرن الماضي خاصة انه سنة 1958 و 1960 كانت سنوات لاكتشافات مهمة و حيوية. مما سيدفع باسبانيا إلى خلق وضعية تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها بالأراضي الصحراوية.

البعد الثاني أن قضية الصحراء الغربية أخذت بعد قاري في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بمعنى انه بعد استقلال الدول الإفريقية ظلت الصحراء الغربية كأخر مستعمرة في القارة.

البعد الثالث انبعاث الحركة الوطنية الصحراوية من جديد من خلال الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب و اندلاع الكفاح المسلح ضد الاستعمار الاسباني. بمعنى المقاومة الصحراوية أصبحت أكثر تنظيما وستعطي بعدا دوليا و إقليميا للقضية بالإضافة إلى بروز ممثل وحيد للشعب الصحراوي وهي جبهة البوليساريوا

هذه المرحلة تميزت بالأحداث التالية:

- سنة 1963 تعترف اسبانيا بمبدأ تقرير المصير وحق الشعب الصحراوي في ممارسته، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.وفي أكتوبر 1964 اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار تدين عدم قيام اسبانيا تطبيق الإجراءات المنصوص عليها ضمن اللائحة رقم 1514 وتدعوا إلى ضرورة تطبيقها.في ديسمبر 1965 الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى بأغلبية القرار

رقم 2072 الذي يطالب اسبانيا بصفتها القوة المديرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير الإقليم من السيطرة الاستعمارية.في ديسمبر 1966 الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ قرار حول الصحراء الغربية الذي يطالب بالإجراءات اللازمة لتنظيم استفتاء تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة يمارس من خلاله الصحراويون حقهم في تقرير المصير. وفي ديسمبر 1967 صدر القرار 2354 عن الجمعية العامة الذي ألح على ضرورة أن تطبق اسبانيا مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.لتعيد الجمعية العامة تذكير اسبانيا بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير سنة 1969.

- في هذه النقطة سأتناول الدور الإفريقي في دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و سنأخذ بعض المحطات من بينها إعلان الدول الإفريقية الموقعة على ميثاق الوحدة الإفريقية على دعم كل الأقاليم الإفريقية التي لم تتمتع بعد بالاستقلال.سنة 1964 قمة رؤساء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في القاهرة تتبنى لائحة حول تصفية الاستعمار من الإقليم.كما اصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية لائحة حول المستعمرات الاسبانية في إفريقيا سنة 1966.ليتبنى مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1969 اللوائح الصادرة عن الأمم المتحدة حول تقرير المصير في الصحراء الغربية.
- مساعي النضال لتقرير الشعب الصحراوي مصيره وتصفية الاستعمار لم تتوقف عند حدود الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و إنما نحاول أن نبرز الأبعاد الذي أخذها نضال الشعب الصحراوي اميا وقاريا.

لا الشعب الصحراوي واصل الدفاع عن قضيته العادلة من خلال اندلاع الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسباني في 20 ماي 1973 بقيادة جبهة البوليساريو.

وفي عام 1975 تتخلى اسبانيا عن الرقابة الإدارية للإقليم ثم منحت هذه الرقابة لإدارة مشتركة من قبل المغرب و موريتانيا.

وهنا تحول في مسار القضية و في مسار كفاح الشعب الصحراوي لاستعادة حقوقه المشروعة.

إن اتفاقية مدريد المشؤومة لم تثني الشعب الصحراوي و عن طريق ممثلهم الشرعي جبهة البوليساريوا من مواصلة مسيرة الكفاح لأجل الاستقلال حيث استمر النضال و الذي كان من

نتائجه انسحاب موريتانيا سنة 1979 و تكبد المغرب لخسائر فادحة وانكسار مقولة جولة أسبوع.

لتنطلق مرحلة جديدة من مسار كفاح الشعب الصحراوي حيث في 1991 رعت الأمم المتحدة اتفاق وقف إطلاق النار ما بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريوا الممثل الوحيد للشعب الصحراوي.

في إطار تحديد مسار تسوية برعاية الأمم المتحدة و المتعلق بتنظيم استفتاء تقرير المصير.

المحور الثالث- من اللاحرب إلى الكركرات...التحديات و الرهانات:

في واقع الأمر إذا أردنا أن نضع عنوان للمرحلة الممتدة من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار إلى غاية أحداث الكركرات فإننا نتفق جميعا بأنها اتسمت بتبني سياسة الهروب و المناورة و التلاعب بالشرعية الدولية من قبل سلطات الاحتلال المغربي.

ومن جهة أخرى بالبطئ وعدم القدرة على إثبات الذات و الضعف بالنسبة للأمم المتحدة. ومن جهة ثالثة بضبط النفس و التمسك بالإرادة الشرعية المنبثقة عن كافة القرارات الأممية من قبل جبهة البوليساريوا.

للأسف أن الإخفاق كان عنوان كافة مبعوثي الأمناء العامين للأمم المتحدة سواء هيوستن،بيكر وصولا إلى هانس كولر.بل أكثر من ذالك عدم قدرة الأمم المتحدة على وضع آلية تسمح لمجموعة المينورسوا من القيام بدورها كما يجب وهذا راجع لمجموعة من النقاط من بينها:

1-سياسة الابتزاز و المساومة التي تمارسها المغرب.

2-عدم القدرة على تنفيذ المهام في ظل سياسة التهرب و مناقشة الهوامش.

3-عدم وجود إرادة فعلية لسلطات الاحتلال المغربي.

4-غياب آليات تسمح بمراقبة واقع حقوق الإنسان.

ففي خضم هذه المرحلة سجلت عديد الانتكاسات ومن بينها ملف حقوق الإنسان الذي يطرح بقوة خاصة بعد أحداث اكديم ازيك سنة 2010 الذي تعد فضيحة بالنسبة للأمم المتحدة ودعاة حقوق الإنسان وهذا يفتح باب للحكم بان هناك إرادة لفاعلين دوليين لجعل الملف غير قابل للنقاش.

أمام هذا الأداء الشاحب و المحتشم للأمم المتحدة و الدول المهيمنة على قرارات مجلس الأمن إلا أن القضية الصحراوية حققت نجاحات في محطات عدة منها اتساع دائرة الدول المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.بالإضافة إلى أن القضية رغم كل محاولات الطمس و الهروب و المماطلة تسجل تقدما منها قرارات المحكمة الأوربية و التي وصفت الوجود المغربي بالأراضي الصحراوية كسلطة احتلال.

أمام هذا الواقع المغرب في كل مرة كان يقدم على تصرفات غير مسؤولة من اجل التهرب و التنصل من مسؤولياته بل أكثر من ذالك الاعتداء على الشرعية الدولية و شراء الذمم.

إن المرحلة ما بعد توقيع اتفاق وقف اتفاق إطلاق النار الموقع سنة 1991 إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي في 13 نوفمبر 2020 الذي ينهي العمل باتفاق وقف إطلاق النار بعد خرق سلطات الاحتلال المغربي لهذا الاتفاق.

كما سبق وان ذكرنا أن هذه المرحلة تميزت بما يلي:

1-عدم جدية الاحتلال المغربي في الالتزام بالقرارات الدولية و القيام بمختلف الممارسات اللاخلقية لأجل عدم الوصول لإطار واضح لتكريس مبدأ حق تقرير المصير و إجراء الاستفتاء.

2-تحول المغرب إلى وكيل لتنفيذ أجندتها الاستعمارية مقابل تعطيل صدور أي قرار ملزم لبعث مسار التسوية وفق آلية حق تقرير المصير.

3-فقدان الأمم المتحدة لتوازناتها في ظل التأثيرات التي تمارس من بعض القوى و على رأسها فرنسا.

4- انتهاج البوليساريوا الممثل الشرعي للشعب الصحراوي سياسة ضبط النفس و عدم السقوط في فخ الابتزاز و العمل على الحفاظ على التماسك الداخلي مع تفعيل آلية دبلوماسية فعالة مكنت من افتكاك الاعترافات الدولية بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

5-المواقف الصادرة عن الاتحاد الإفريقي و الذي جعلته يتحول إلى هدف من اجل اختراقه ومحاولات المغرب القيام بالوكالة عن الكيان الصهيوني منذ سنة 2017.

هذه النقاط و التحولات فتحت الباب أمام تطور المسار في ظل الفراغ المكرس من قبل الأمم المتحدة إلى درجة أننا وصلنا إلى أكثر من 18 شهرا دون تعيين مبعوث خاص للامين العام للأمم المتحدة.

بل أكثر من ذالك انهيار اتفاق وقف إطلاق النار بسبب التهور الذي هو صفة لسلطات الاحتلال دفع بالمنطقة إلى أنها تتحول إلى ساحة مفتوحة على كل الاحتمالات.

تمكن الشعب الصحراوي من أن يوجه مجموعة من الرسائل الواضحة و التي تتمحور في ثلاث رسائل تتمثل في:

الرسالة الأولى، أن الشعب الصحراوي أعلن نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة عنوانها لا تنازل عن الحقوق و ضرورة تحمل الأمم المتحدة لمسؤولياتها.

الرسالة الثانية، أن الشعب الصحراوي و بتعاقب الأجيال لن يتنازل عن قضيته و لن يتراجع بل انه متحد حول قضيته المصيرية.

الرسالة الثالثة، الشعب الصحراوي وضع الأمم المتحدة في وضعية حرجة لان المسالة اليوم تحولت لقضية ثقة و كيفية استعادة الثقة.

يقابل هذه الرسائل الواضحة بروز عدة تحديات ستعرفها المنطقة في ظل الوضع الراهن و التي ستكون لها انعكاسات على المدى القصير و المتوسط.

هذه التطورات المتسارعة و الغير مفاجئة أو بالأحرى المتوقعة تدفعنا إلى طرح مجموعة من السيناريوهات المتوقع و المحتمل و الممكن حدوثها.

وان كان كل السيناريوهات أضحت مطروحة في ظل التطورات المتسارعة.

السيناريو الأول- هو السيناريو المفتوح

على ضوء تعنت سلطات الاحتلال المغربي و انتهاكه لاتفاق وقف إطلاق النار

على ضوء القيام بخطوات من شانها تازيم الوضع في إطار الاعتراف باحتلال مقابل احتلال

على ضوء عجز الأمم المتحدة وعدم اتخاذ خطوات من شانها وضع آلية واضحة تقضي بالوصول الى تحقيق مسار تقرير المصير.

على ضوء استمرار الدول الداعمة للمغرب في اختراق الشرعية الدولية.

فان هذا السيناريو سيكون مفتوح في إطار الخيارات المتاحة للشعب الصحراوي في إطار خيار الكفاح المسلح لفرض منطق الشرعية الدولية.

السيناريو الثاني– هو سيناريو التهدئة

رسائل التطمين الصادر على الأمم المتحدة و المتعلقة بضرورة الالتزام بالشرعية الدولية و بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

الدعوات الصادرة عن المجتمع الدولي بضرورة العودة للمسار السياسي وفق آلية تقرير المصير

إلا أن هذا السيناريو أضحى ضعيف مقارنتا بالمعطيات الميدانية و التهور الذي أضحى سمة يتصف بها المغرب.

السيناريو الثالث– هو سيناريو التهدئة

في ظل التحول الذي تشهده الإدارة الأمريكية و الذي قد يكون له انعكاسات على عديد الملفات و من بينها ملف القضية الصحراوية باعتبار أن الخطوة الأخيرة التي أقدم عليها دونالد ترامب تعد خرق للأعراف الدولية و انتهاك للتقاليد الأمريكية.

وبموجب ذالك يتوقع أن الإدارة الجديدة تعيد التوازن للملف من خلال التراجع عن الخطوة الهدامة التي ارتكبها دونالد ترامب.

ومنه العودة إلى إعطاء الكرة لأروقة الأمم المتحدة لإعادة بعث مسار التسوية وفق آليات واضحة في إطار استفتاء تقرير المصير.

وان كان كل هذه الخيارات محدودة باعتبار أن الواقع الميداني يفرز واقع أخر يجعل من المشهد يأخذ أبعاد أخرى.

ومنه نستنتج أن قضية نضال الشعب الصحراوي الممتدة منذ نهاية القرن 19 إلى يوم كانت لأجل قضايا عادلة وحق مشروع ولا يمكن لأي كان إعطاء تصور مغاير للمنطق.

ومن خلال متابعة الأحداث نستنتج النقاط التالية:

-القضية الصحراوية عادت لتطرح بقوة في ظل التطورات الراهنة و هي تشكل محطة تحول في مسار القضية للاستثمار في عديد النقاط المتوفرة سواء إقليميا أو حتى دوليا.

-الشعب الصحراوي حدد خياراته.

-الكرة اليوم في مرمى الأمم المتحدة لإثبات الذات و التحرك في إطار الشرعية الدولية.

-لجوء المغرب لإبرام صفقات تضر بالأمن القومي للمنطقة المغاربية هو دليل على إفلاس و فقدان القدرة على اتخاذ القرارات لمنظومة متهالكة تدار بالوكالة.

-التغير الذي تشهده الإدارة الأمريكية من شانه أن يغير من قواعد اللعبة جزئيا.

أحمد ميزاب

23 ديسمبر 2020